L.01
ALU
951

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٢٦ شباط ١٩٦٢
٢٤٤٨

تقرير عن صناعة الدواجن في لبنان

ان رابطة خريجي كلية الزراعة التابعة للجامعة الاميركية في بيروت ، التي تبنت درس تطور صناعة الدواجن وانمائها ، ترفع التقرير التالي لمعالي وزير الزراعة ولمعالي وزير الاقتصاد ، وللمسؤولين في وزارتي الزراعة والاقتصاد ، الذى يشمل احصاءات ودراسات وافية عن هذه الصناعة وعن امكانية تطويرها وحمايتها

رابطة خريجي كلية الزراعة التابعة
للجامعة الاميركية في بيروت -

بيروت في ٢ نيسان سنة ١٩٦٢

MFN= 461

على اثر مقابلة معالي وزير الزراعة ومديرها ورئيس مصلحة الثروة الحيوانية ورئيس مصلحة حماية المستهلك وبناء على وعدهم القاطع بمعالجة دنو اسعار البيض وتاثيره على مستقبل هذه الصناعة في لبنان ، معالجة مبنية على روح التفهم والتعمق بما يتفق وسياسة لبنان الاقتصادية من جهة ومصلحة الشعب من جهة ثانية ، راينا ان نتقدم بهذا التقرير من المسؤولين المعنيين لاطلاعهم على حقيقة الوضع بصفتنا نعيش تفاصيلها كل ساعة ونتحسس مشاكلها كل حين ، آملين منهم الانصاف والاسراع في حلهم لان الوضع بات يهدد هذه المزارع بكارثة تودي بمصالحهم

ان الهدف الاول لتطوير الزراعة في البلدان الراقية هو توفير الغذاء لشعوبها والدواجن هي احد المصادر الرئيسيه من الاغذية الحيوانية . فهي تدر محصولين رئيسيين هما البيض واللحم كلاهما يتمتعان بمكانة شعبية ممتازة في جميع انحاء العالم ، فضلا عن صغر القيمة المادية للوحدة منها مما يسهل شراءها من الافراد على اختلاف طبقاتهم .

وصناعة الدواجن لا تنحصر في انتاج اللحم والبيض فحسب بل تشمل مرافق عديدة اهمها ، انتاج بيض التفريخ ، عمليات التفريخ ، تسويق الصيصان ، توضيب اللحم والبيض وتسويقه ، الارشاد الزراعي ، الطب البيطري ، استيراد العلف وتركيبه وخلطه ، الاتجار بالعلاجات واللقاحات ، صناعة ادوات ولوازم المزارع ولوازم التوضيب ، البناء والاتجار بمواد البناء ، انتاج السواد والاتجار به واستعماله ، الخ ...

ولقد سجلت صناعة الدواجن في لبنان سبقا في تطور الاقتصاد الزراعي وتقدمه ففي غضون ست سنوات ارتفع انتاج اللحم من لاشيء تقريبا الى ما يقرب من سبعة ملايين طير في السنة وارتفع انتاج البيض من لاشيء يذكر الى حوالي ستين مليون بيضة في السنة .

لقد اصبحت تربية فروج اللحم وانتاج البيض من احدث الصناعات الزراعية في لبنان مجهزة باحدث الالات واللوازم ولا يعادلها من حيث فن التربية في الخارج سوى بلدان معدودة فان عدد المزارع ، حسب الاحصاءات الاخيرة ، بلغ نحوا من ٣٥٠ مزرعة حديثة يعمل فيها ما يزيد عن الف عامل . اما الرساميل الموظفة في هذه الصناعة بكل ما تشملها فهي تزيد الان عن عشرة ملايين ليرة لبنانية .

كل ذلك ، وهذه المزارع مهددة بالكوارث والافلاس ، فلماذا ؟؟

وتسهيلا لتتبع الدراسة وتحليل الوضع الراهن ومسبباته نقدم الاحصاءات التالية ، مبتدئين بدراسة انتاج الفروج اولا :

جدول رقم ١ - كمية الانتاج ، والمستورد ، والمصدر ، وحاجة لبنان من اللحم ، واسعاره بالجملة والمفرق من ١٩٥٥ - ١٩٦١ وتقدير المستقبل.

السنة	الانتاج بالكيلو		المستورد	المصدر	الاستهلاك من الارجاع المنتوف	أسعار كيلو اللحم الغ.ل. حي بالجملة	حي بالمفرق	رأس ورجلين بالجملة	رأس ورجلين بالمفرق	بدون رأس ورجلين بالجملة	بدون رأس ورجلين بالمفرق
١٩٥٥	—	حي	٢٩٧,٨٩٤	—	٢٥٠,٠٨١	٢٠٠	٢٥٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٦٠٠
		منتوف	٤٢,٥٦١	١٠,٢٩١							
١٩٥٦	٥٠,٠٠٠	حي	٢٩٤,٥١٠	١٢٩	٤٨٤,٩٢٥	٢٠٠	٢٥٠	٢٧٥	٤٥٠	٥٠٠	٦٠٠
		منتوف	١٢١,١٥٥	١٠,١٢٩							
١٩٥٧	١٥٦,٠٠٠	حي	٥٠٨,١٧١	٢٧٥	٧٢٩,٧٦١	٢٠٠	٢٥٠	٢٧٥	٤٥٠	٤٥٠	٥٥٠
		منتوف	١٨٢,٥٧٦	٥٠٤٥							
١٩٥٨	٢١٢,٠٠٠	حي	٢١٨,١١٥	٢٠٤	٨٠٦,٩٢	٢٠٠	٢٥٠	٢٧٥	٤٥٠	٤٥٠	٥٥٠
		منتوف	٤٢٧,٠٢٢	٧٤٢١							
١٩٥٩	١,٥٧٠,٤٠٠	حي	٤٨١,٩٩٩	٢٠٢٦	٢,٢٧٩,٢٧٧	٥,٥٠	٢٠٠	٢٧٥	٤٢٥	٤٠٠	٥٠٠
		منتوف	٢٤١,٥٠٧	١٦,٠٩٤							
١٩٦٠	٢,٧٩٢,٠٠٠	حي	٥٠٤,٤٦٥	٩٢٠٥	٤,٢٤١,٦٤٦	٤٢٠	٤٧٥	٢٥٠	٤٠٠	٢٥٠	٤٥٠
		منتوف	٤٦٥,٢١٤	٩٨٢٢							
١٩٦١	٦,٦٠٤,٠٠٠		٦٥,٠٠٠ ؟	٤١,٠٠٠ ؟	٦,٦٢٨,٠٠٠	١٩٠	٢٢٥	٢٨٠ ٢٠٠	٢٧٥	٢٨٠	٢٠٠
تقدير ١٩٦٢	٩,٠٠٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٨,٩٥١,٠٠٠	١٨٠	٢٢٥ ؟	٢٥٠	٢٧٥		
تقدير المستقبل	١٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٩,٩١٠,٠٠٠						

جـــــدول رقـــم / ٢ / تطور انتاج الصيصان في لبنان

السنـة	العدد
١٩٥٩	١٥٧٠٤٠٠
١٩٦٠	٣٦٩٢٠٠٠
١٩٦١	٦٦٠٤٠٠٠
تقدير ١٩٦٢	٧١٢٤٠٠٠
تقدير المستقبل (مع الحماية)	١١٠٠٠٠٠٠
تقديرا للمستقبل (بدون حماية)	٥٠٠٠٠٠٠

جـــــدول رقـــم / ٣ / كلفة انتاج الفـــــــروج في لبنان

	ليرة لبنانية
ثمن الف صوص	٥٥٠
علف (معدل ٢ ونصف كيلو لكل طير سعر ٤٠ غ ل)	١٠٠٠
عمال (العامل يخدم ٤٠٠٠ فروج)	٥٠
محروقات للتدفئة	٥٠
انـــارة	١٠
ادوية ولقاحات	٥٠
استهلاكات معدات وبناء او ايجار	٥٠
مجموع كلفة الالف	١٧٦٠

تكون كلفة الكيلوحي في المزرعة ١٧٦ غرشا .
عمال للنتف لكل طير ٥ غروش ، خسارة النتف والتجويف (براس ورجلين) عشرين بالمئة = ٥٠ غرشا
خسارة النتف والتجويف بدون راس ورجلين ، ٣٠ بالمئة = ٨٠ غرشا ، استهلاك لوازم النتف ٥ غ.
نقليات الى الاسواق ٥ غروش .
فتكون كلفة الكيلو المنتوف بدون راس ورجلين ٢٦٠ غرشا
وتكون كلفة الكيلو المنتوف براس ورجلين ٢٣٠ =

جدول رقم / ٤ / كلفة انتاج الفروج في هولندا (١)

	غرش لبناني
صوص	٣٩ر٨
علف	٩٧ر٢
عمال	١٨ر٩
محروقات للتدفئة	٧ر٤
زجاره	٤ر٦
ادوية ولقاحات	٢ر٨
استهلاك بناء ومعدات	٩ر٢
فائدة الراسمال	٥ر٠
تكون كلفة كيلو الفروج الحي في هولندا	١٨٠ر٤

كما وردت من مكتب التصميم والاحصاءات في ٢٢ شباط ١٩٦١ .

(١) هذا كل ما استطعنا الحصول عليه عن كلفة انتاج الفروج من البلدان الاخرى بصورة مفصلة .

يتبين لنا من الجدولين رقم ٣ و ٤ اعلاه ان لا فرق بين كلفة الانتاج بين لبنان وهولندا ولكن قد يكون هنالك بعض الفرق في الكلفة بين لبنان واميركا مثلا وهذا يعود الى اننا ما زلنا نستورد العلف من حبوب وعلف مركز من اميركا واوروبا وندفع ثمن التوضيب والنقل وارباح التجار ، كما واننا ندفع ٣ بالمئة بلدية عن البعض وتعرفة جمركية عن البعض الاخر . ولولا ان اجرة اليد العاملة في لبنان هي اقل منها في اى دولة منتجة اخرى لكان فرق الكلفة عظيما . ولذا اذا قامت الحكومة باعفاء الحبوب من الضريبة الجمركية فانه يمكن تخفيض كلفة الانتاج نوعا ما الى ان يصبح بامكان لبنان انتاج وتركيب علفه وعندها يمكن تخفيض كلفة الانتاج قدر المحسوس .

اما اذا القينا نظرة على جدول بتطور اسعار الفروج نرى ان معدل الفرق بين المبيع بالجملة والمفرق هو حوالي ٢٠ بالمئة وهذا فرق شاسع يدفع ثمنه المستهلك بدون مبرر . فبينما نرى ان اسعار المبيع بالجملة تدنت خلال ست سنوات ٢٥ بالمئة على حساب المربي فقط نرى ان تاجر المفرق لا يرضى الا بالحفاظ على تلك النسبة من الارباح والتي تشكل فرق الانف الذكر

فبما ان اسعار الفروج بالجملة اصبحت على حدود كلفة الانتاج ، لا نرى حلا انجع من مكافحة الغلاء ومراقبة الاسعار واجبار تاجر المفرق على الاكتفاء بارباح معقولة كي يزيد استهلاك الفرد ويصبح الفروج والدجاج في متناول الجميع ، خاصة وهناك عجز ملموس في سد حاجة لبنان من لحم البقر والغنم .

هذا كل ما اردنا سرده من وقائع عن صناعة الفروج - اما برنامج تطوير هذه الصناعة فسيصار الى بحثه في نهاية هذا التقرير مع برنامج تطوير وانماء صناعة البيض .

انتاج البيض

ميزة البيضة الطازجة

هنالك قول سائد في الولايات المتحدة الاميركية ان " البيضة الطازجة لا تزاحم في ارضها " . اى انه كلما قرب مصدر انتاجها من المستهلك كلما كانت اكثر طزاجة . وبما ان مراد المستهلك هناك الحصول على بيضة طازجة مهما كلفه الثمن ، لذلك قلما ترى ولاية تصدر بيضا الى ولاية اخرى مهما كثر انتاجها انما تسعى لتصديره الى خارج البلاد بعد حفظه وتبريده كي لا يفسد بسرعة .

ان البيضة الطازجه هي غذاء كامل كالحليب يحتوى على كل ما يحتاجه الجسم من بروتينات ومواد دهنيه ومعادن وفيتامينات . وان كل بيضة تساوى في قيمتها الغذائية حوالي نصف كيلو حليب - هذا وان قيمة البيضة الغذائية تتاثر بنوع العلف المقدم للدجاج البيوض . وبما انه ثبت للخبراء الزائرين للبنان والخبراء اللبنانيين الذين قاموا بزيارة اوروبا واميركا على ان المربي اللبناني هو في مصاف احسن مربي تلك الدول على الاطلاق فانه لا ريب منتج بيضا ذات قيمة غذائية اعلى منها في البيض المستورد . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان البيضة يفسد من جراء دخول جراثيم من خلال القشرة الى داخلها والفتك بها وخصوصا عندما لا تكون محفوظة تحت درجة معينة من الحرارة والرطوبة النسبية . وتزداد قابلية البيضة للفساد بزيادة المدة ما بين انتاجها واستهلاكها لان هذه المدة تسمح لجراثيم اكثر بدخول البيضة والعبث بها -

وقبل ان نخوض في جدل تطوير صناعة انتاج البيض في لبنان بشكل يلائم معه مصلحة المنتج والمستهلك في آن واحد ويحافظ على هذه الصناعة محافظته على ثروة حيوية تؤمن للبنان غذاء ضروريا ودخلا محترما ، نقدم الاحصاءات التالية لتسهيل الدراسة والاستنتاج :

واسعاره بالجملة والمفرق من ١٩٥٥ - ١٩٦١ وتقدير المستقبل

سنة	الانتاج (الطن)	المستورد		المصدر		الاستهلاك	معدل تطور الاسعار (ل.ل/طن)	
		كمية	القيمة	كمية	القيمة		بالجملة	بالمفرق
١٩٥٥	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٢٨,٨٥٦	٤٥,٠٥٨,٨٦١	٦٢٤,٠٤٨	٤,٢٩٤,٤٦٦	٢١,٦٦٦,٢٩٥	١٠	١٢
١٩٥٦	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٥٥,٤٦٩	٢٧,٠٠٦,٦٠٠	٢٢٢,٨٢٢	٥,٢٩٧,٤١٦	٢٦,٦٠٩,٢٨٤	١١	١٤
١٩٥٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٩٤,٧٧٠	٢٥,٢٠٤,١٠٤	٥٢٨,٢٩٨	٨,٨٠٦,٦٢٢	٤٢,٧٦١,٩٨٨	١٢	١٥
١٩٥٨	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٢٤,٥٢٥	٢٩,٦٨٥,٠٦١	٤٥٢,٥٢٠	٧,٥٤٢,١٦٦	٤٢,٨٧٨,٤٢٨	١٢	١٦
١٩٥٩	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٨٧,٢٧٩	٤١,٤٤٢,٧٥٤	٦٧١,٢٥٩	١١,١٨٧,٦٥٠	٦٥,١٥٥,١٠٤	١٢	١٥
١٩٦٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٢,٢٧٩	٢٥,٤١٩,٦٧٦	٧٤٤,٧٨٠	١٢,٤٩٦,٢٢٢	٦٨,١٤٤,٢٤٢	١٢	١٥
١٩٦١	٦٠,٠٠٠,٠٠٠						١١	١٤
تقدير ١٩٦٢	٧٥,٠٠٠,٠٠٠				١٥,٠٠٠,٠٠٠		٩-١٠	١٢
تقدير المستقبل (مع الحماية)	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠						١١	١٢,٥
تقدير المستقبل (بدون حماية)	٢٥,٠٠٠,٠٠٠						١١-١٢	١٢

جدول رقم / ٦ / دراسة كلفة انتاج البيضة في لبنان

مشروع انتاج بيض لثلاثة الاف طير

أ - كلفة التربية على اساس تربية ٣٠٠٠ بياضة على فوجين :

	ليرات لبنانية
ثمن الارض ـ ٢٠٠٠ م٠م٠ × ٣ ل٠ل٠ - = ٦٠٠٠ ل٠ل٠	
بناء ٣٠٠ م٠م٠ × ٢٠ ل٠ل٠ - = ٦٠٠٠ -	
استهلاك البناء (٢٠ سنة)	٣٠٠
فائدة راس المال المذكور ٥ بالمئة	٦٠٠
تصليحات سنوية	١٠٠
معدات لـ ١٥٠٠ طير	
معالف صغيرة عدد ٣٠ × ٣ ل٠ل٠ - = ٢٠	
وسط - ٣٠ × ١٠ - = ٣٠٠	
كبيرة - ٤٥ × ١٥ - = ٦٧٥	
مشارب صغيرة - ٣٠ × ٥ - = ١٥٠	
اوتوماتيك - ٧ × ٧٥ - = ٥٢٥	
دفايات عدد ٣ × ١٥٠ - = ٤٥٠	
	٢١٩٠
استهلاك معدات لمدة عشر سنوات	٢١٩
فائدة ٥ بالمئة للمعدات	١١٠
تصليحات معدات سنوية	٥٠
ثمن صيصان عدد ٣٥٠٠ صوص فرخة سعر ١٥٠ غ٠ل٠	٥٢٥٠
علف لمدة شهرين (٢ر٥ كيلو × ٣٥٠٠ صوص × ٣٨ غ٠ل٠ للكيلو على اساس (٤٠ بالمئة مركز سعر ٦٠ غ٠ل٠ و ٦٠ بالمئة ذره سعر ٢٤	٤٦٥٥
علف لمدة ٤ اشهر اخرى (٣٣٠٠ فرخة × ١٢٠ يوما × ٨٠ غراما) × ٢٧ر٥ غ٠ (على اساس ٢٠ بالمئة مركز سعر ٦٠ ، ٢٠ بالمئة ذره (سعر ٢٤ ، ٣٠ بالمئة نخاله سعر ١٤ و ٣٠ بالمئة (شعير سعر ٢١ غ٠ل٠)	٨٧١٢
تدفئة ١٠ غ٠ل٠ للصوص	٣٥٠
ادوية ولقاحات ١٠ غ٠ل٠ للصوص	٣٥٠
متنوعات ـ نجاره وكهرباء ومصاريف غير منظورة	٣٥٠
عمال لمدة ستة اشهر × ١٥٠ ل٠ل٠	٩٠٠
مجموع كلفة تربية الفراخ	٢١٩٤٦

ب - كلفة فترة انتاج البيض لمدة ١٥ شهرا

ليرات لبنانية :

بنـــاء ٧٥٠ م.م × ٢٠ ل.ل = ١٥٠٠٠ ل.ل.	
استهلاك بناء لمدة عشرين سنة	٧٥٠
فائدة المال ٥ ٪	٧٥٠
تصليحات سنوية	٢٠٠
معـــدات معالف كبيرة عدد ٩٠ × ١٥ = ١٣٥٠	
مشارب اوتوماتيك ١٥ × ٧٥ = ١١٢٥	
مبايض ٧٥٠ طاقة × ٣ = ٢٢٥٠	
غساله وعرابي ١٥٠٠	
متنوعات : سطول ، رفوش ، الخ ٥٠٠	
٦٧٢٥ ل.ل.	
استهلاك معدات ١٠ ٪	٦٧٥
فائدة ٥ ٪ للمعدات	٣٣٥
تصليحات سنوية	١٥٠
علف لمدة ١٥ شهرا : (معدل ١٨٠٠ طير × ١١٠ غرام × ٤٥٠ يوما) × ٣٠ غ (سعر الكيلو على اساس : ٢٥٪ مركز سعر ٦٠ غ. ـ ٤٠ ٪ (ذره سعر ٢٣ غ. ـ ١٠ ٪ نخاله سعر ١٤ غ. ـ ٢٥ ٪ (شعير سعر ٢٠ غرش)	٤١٥٨٠
إدوية ومطاعيم	١٠٠٠
عمال لمدة ١٥ شهرا × ٢٧٥ ل.ل. =	٤٠٠٠
متنوعات ـ نجاره بحص ـ كهرباء ـ الخ ...	١٣٠٠
مصارفات غير منظورة	٦٥٠
إدارة لمدة ٪ ٢١ شهرا ٪	٩٠٠٠
تكون مجموع الكلفة في فترة الانتاج	
٦٠٣٩٠ ل.ل.	
كلفة فترة التربية	٢١٩٤٩
مجموع الكلفة العامـــــــــــــــة	٨٢٣٣٩ ل.ل.

ج - الانتاج لمدة ١٥ شهرا

معدل ٢٠٠ بيضة لكل فرخة ابتدأت في البيض في السنة او ٢٥٠ بيضه في ١٥ شهرا

٢٥٠ × ٣١٠٠ = ٧٧٥٠٠٠ بيضه

د - المدخول العام عدا عن البيض الصالح للبيع في الاسواق

بيض كسر وصغير ١٢٪ = ٩٣٠٠٠ بيضه سعر ٦ غروش =	٥٥٨٠ ل.ل
ثمن لحم الدجاج عدد ٣٠٠٠ × ٢٥٠ غ.ل.	٧٥٠٠
سواد الدجاج	١٠٠٠
المجموع	١٤٠٨٠ ل.ل

هـ - البيض الصالح للبيع في الاسواق

٧٧٥٠٠٠ كامل الانتاج - ٩٣٠٠٠ بيض صغير وكسر = ٦٨٢٠٠٠ بيضه

و - الكلفة الصافية خلال الـ ٢١ شهرا تربية وانتاج

٨٢٣٣٩ ل.ل. - ١٤٠٨٠ ل.ل = ٦٨٢٥٩ ل.ل.

تكون كلفة البيضة الواحدة الصالحة للبيع في الاسواق - في المزرعة

٦٨٢٥٩ : ٦٨٢٠٠٠ = ١٠ عشر غروش لبنانية

جدول رقم / ٧ / دراسة كلفة انتاج البيضة في البلدان التالية :

	كلفة البيضة غ.ل.
١ - ولاية كاليفورنيا سنة ١٩٥٩	٧٫٧٧
- - ١٩٦٠	٧٫١٥
٢ - احسن خمس مزارع في اميركا ١٩٥٩	٦٫٢٥
- - - ١٩٦٠	٦٫٢٤
٣ - الدانيمرك ١٩٦٠ المنتج المتفوق	٧٫٦٤
- ١٩٦٠ المنتج العادي	٨٫٩٦
٤ - هولندا ١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٢٫٠٠
- ١٩٥٨ - ١٩٥٩	١١٫٤٠
- ١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٠٫٩٠
معدل هذه الدول	٩٫٢٥

يتضح لنا مما تقدم ان معدل كلفة الانتاج للدول الانفة الذكر تبلغ حوالي ٢٥ر٩ قروش لبنانية للبيضة الواحدة . ثم اذا اخذنا بعين الاعتبار ان لبنان يستورد كل علفه من اميركا او اوروبا نرى ان الفرق بين كلفة الانتاج في لبنان وتلك البلدان هي نتيجة حتمية لذلك السبب ، اذ انه لا ريب هذه الدول تربح من بيعنا العلف عدا عن كلفة النقل من تلك الدول الى لبنان وارباح التجار والوسطاء ما بين تلك الدول والمنتج .

اما اذا عدنا الى مقارنة اسعار مبيع البيض بالجملة والمفرق نرى ان معدل الفرق في غضون ست سنوات لم يقل عن عشرين ٪ بينما نرى ان اسعار الجملة تدنت الى حدود كلفة الانتاج كما وان المزارع يبيع انتاجه في هذه الاونة بخسارة وسيظل هكذا اذا ظلت المزاحمة قائمة على ما هي عليه الان .

ورب سائل عن سبب ثم وجود تلك الازمة طالما ان كلفة الانتاج في ارض تلك الدول لا تبعد كثيرا عن كلفة الانتاج في لبنان . نجيب على ذلك بان في كل من تلك الدول دائرة خاصة تعنى بتصريف الانتاج الفائض للخارج باسعار لا تتأثر باسعار مبيعها في الوطن المنتج ولا باسعار كلفة الانتاج . فان سياسة هذه الدول تقضي بشراء منتجات المزارع بسعر يمكن معه مكافأته بشيء من الارباح ، ثم تبيع هذا الانتاج الى دول اخرى بابها مفتوح امام منتجاتها كلبنان مثلا باسعار تقل جدا عن سعر كلفة الانتاج وتعوض عن هذا العجز بالارباح التي تجنيها من المبيعات المحلية وهذه سياسة تحفظ المزارع في عمله ولا تلزمه لهجر مزارعه وبالتالي مطالبة الحكومة بايجاد هذا او عملا آخر لكسب الرزق . هذا ما ينطبق على الدانمرك وهولندا ، اما في الدول الشيوعية كبولونيا التي تغرق اسواقنا ببيضها فليس هناك شيء اسمه كلفة الانتاج ولا ارباح المنتج . كل شيء ملك للدولة وما على المزارع الا العمل وتقديم انتاجه الى الدولة التي بدورها تسعى لايجاد اسواق خارجية لتصريف ذلك الانتاج مهما تدنت الاسعار ويمكنها التعويض عن ميزان العجز من هذه التجارة بواردات اخرى غيرها . لذا نرى ان البيض الوارد من بولونيا يصلنا باسعار اقل من باقي الدول كالدانمرك على الاخص بحوالي ٣ قروش للبيضة الواحدة . هذه السياسة ، سياسة تغريق الاسواق بالمنتجات الفائضة تلجأ اليها الدول التي تحمي مصالح شعبها وخاصة المزارعين منهم كي يظلوا يعملوا ويهتموا بتحسين وتخفيض كلفة انتاجهم .

ثم ناتي على ذكر اسرائيل لنقول ان لديها سنة ١٩٥٩ " ٦٫٥٠٠٫٠٠٠ بياضه " وانتجت في ذلك العام " ١٠٢٧ مليون بيضه " استهلكت منها محليا ثلاثمائة مليون بيضه ولا شك عملت على تصدير الباقي . فما يمنع اسرائيل ومن ورائها من ارسال هذا الفائض الى بلدان اوروبا المجاورة ليعود وينصب على لبنان يلطخ جبيننا بالعار ذاك العار الذي هو اكثر من فساد البيض الذي يصلنا .

ورب سائل ايضا عن عدم وجود ازمة المضاربة في لبنان قبل هذا الاوان . نجيب على ذلك بانه كما تبين من الاحصاءات الواردة ان الانتاج المحلي لم يصل الى هذا الحد في اي وقت مضى ليجد نفسه مضطرا لمنافسة البيض المستورد اذ انه من البديهي ان يكون لكل نوع زبائنه حتى حافظ الانتاج الطازج المحلي على مكانته حتى اليوم . وبناء على هذا الاستنتاج قدرنا انتاج

المستقبل القريب (بدون حماية) بحوالي ٣٥ مليون بيضة في السنة لتسد حاجة طالبيها من اجانب وغيرهم . هذا بدون ان ننسى بعين الاعتبار ان لبنان هو بلد سياحي في الدرجة الاولى وعلينا ان نحافظ على سمعته بكل مناسبة زواره حتى بتقديم البيضة الطازجه لهذا السائح الامر الغير محصول به حاليا لا في الفنادق ولا في المطاعم ولا في غيرها .

برنامج تطوير صناعة الدواجن في لبنان مع المحافظة على مصلحة المستهلك

بالنسبة لمستقبل صناعة الدواجن في لبنان امامنا حلان لا ثالث لهما . اما تقتضي مصلحة لبنان الاقتصادية ان نحميها واما ان نتركها تتخبط لبعض الوقت وتضحل بسبب سياسة "حماية المستهلك فوق الجميع" الحمائية الخاطئة .

اذا اخترنا الحل الثاني فلا لزوم للدخول في جدل لا جدوى من خوضه . اما اذا اخترنا الحل الاول لا بد لنا النظر بالكثير لنتمكن لتطوير هذه الصناعة من جهة والحصول على حماية المستهلك من جهة اخرى .

لنحدد بعض النقاط التي لم نأت على ذكرها بعد والتي تجعل ٩٠٪ من هذه الصناعة :

١ - ان تربية الدواجن هي عمل رئيسي في حل مشكلة النزوح من الريف لانها صناعة محترمة ليها من النزوح ما يؤمن للمربي الاستقرار والبقاء بجانب ارضه وبساتينه لرعايتها ومن الفن والادراك ما يسلم الاستطلاع والتفوق لزيادة المعرفة والدقة والانتاجية ، ومن الصنايعية ما يلهيه من تضاء وقته في التقاعس والتجمعات المختلفة للحركة والنشاط . هذا فضلا عن زيادة دخله لتحسين اوضاع معيشته بزيادة الدخل القومي العام .

٢ - ينتج من تربية الدواجن سماد لا يفوقه جودة من حيث التركيب الا سماد السمك فقط . وبما ان لبنان اصبح بساتانا ومزرعة فالنتاج الثاني المذكور هو مكمل لتحسين النتاج الاول ، ولا يمكن الاستغناء عنه الا باستعمال الاسمدة الكيماوية والتي لا تفي الا بجزء من الغرض المطلوب هذه الاسمدة التي يتوجب على لبنان دفع ملايين الليرات لاستيرادها من الخارج ونحن بغنى عن ذلك اذا حافظنا على مزايانا .

٣ - ان العشرة ملايين ليرة المرتقبة حاليا في صناعة الدواجن تعيل اكثر من الفي عائلة بما في ذلك العمال واصحاب المزارع وعائلاتهم وجميع المنتفعين من هذه الصناعة ، ولو وظفت هذه الملايين في التجارة فهي لا تكفي لعشرة تجار .

لنعد والقي نظرة على جدول استيراد اللحوم نرى انه تدنى في سنة ١٩٦١ الى حوالي الواحد في المائة من مجموع الكمية المستهلكة محليا وهذا ما لا يؤثر باي شكل من الاشكال على وضع مزارع الفروج . ولكن اذا عدنا لنتشرعن الاسباب التي حدت بالبيض ما لم تحدوه بالفروج ، نرى ان هنالك تحرفة جمركية قيمتها ٢٥٪ على الفراريج المستوردة وان اسعار المستورد اصبحت

قريبة جدا من اسعار كلفة الانتاج الامر الذى اتاح الفرصة امام مربي الفراريج لزيادة انتاجهم بصورة مدهشة الى ان خفضت اسعار المبيع بالجملة والمفرق تلقائيا بسبب زيادة العرض عن الطلب وان بوادر الانتاج المنتظر في سنة ١٩٦٢ الحالية تدل على انه سيحصل تضخم في انتاج الفروج يتطلب السعي الجدى لايجاد اسواق خارجيه . وليس لدينا الا مطلبين بالنسبة لصناعة الفروج

١ - منع استيراد الفراريج والدجاج الحي والمذبوح على انواعه خصوصا واصبح لدينا ما يسد حاجة البلاد وينتظر تضخما في الانتاج . وذلك لا لشيء الا لتدارك سياسة التغريق التي تقوم بها كثير من الحكومات لتغريق الاسواق من منتجاتها عندما يتضخم هذا الانتاج .

٢ - العمل على ايجاد اسواق خارجية لتصريف اكبر عدد ممكن من الفراريج لانه طالما هنالك طلب طالما ان المزارع مستعد لزيادة انتاجه بسرعة وبذلك زيادة الدخل العام .

اما المطلب الهام بنظرنا فهو اخذ العبرة من السياسة التي اتبعت بمعالجة مشكلة الفروج وما آلت اليه هذه السياسة (٢٥٪ جمرك) من تشجيع بزيادة الانتاج والعمل على تخفيض كلفته ، لرسم سياسة مماثلة بالنسبة لانتاج البيض .

ان كل مزارع على استعداد تام لزيادة انتاجه كما وان كثيرين لا يحصى عددهم مستعدين لانشاء مزارع حديثة اخرى عندما يرون ان الحكومة مستعدة لحماية مصالحهم من المزاحمة الخارجية . نقول اعطوا المزارع فرصة تؤكد له الحماية وتؤمن له حدا جزئيا من الارباح ليزيد انتاجه اضعاف الاضعاف ويعمل ساعيا لتخفيض كلفة الانتاج بالعمل على نطاق واسع . وما لم توجد هذه الفرصة امامه لا نأمل منه المجازفة بعد الان وخطر الافلاس امامه . ومن ثم كيف نأمل تخفيض كلفة الانتاج ، ومقوماتها على وشك الانهيار اذ ان تخفيض كلفة الانتاج تتطلب ، اولا : اعفاء جميع الحبوب من الرسوم الجمركية - ثانيا : انشاء معامل للعلف الكامل في لبنان (وهذا يتطلب راسمال ضخم - ثالثا : انشاء مزارع كبيرة او زيادة المزارع الحالية ، .

واذا افترضنا ان الحل الاول ممكن فكيف ننتظر من شركة كبيرة ان تقوم بانشاء معمل في لبنان ووضع راسمال ضخم والخطر ، خطر افلاس المزارع امامها تلك المزارع الذى يبنى اى درس على اساس نجاحها . ومن ثم كيف نأمل من المزارع الحالي زيادة انتاجه والاسعار بتدن مستمر بسبب المزاحمة الخارجية . ليس هنالك بوادر امل في الوضع الراهن تشجع وتحمي المزارع والراسمالي للتعاون على تخفيض كلفة الانتاج ما لم تسع الحكومة لدرء الخطر والوقوف بوجه المضاربة الخارجية . ولو لم تكن هنالك فرص للعمل امام المنتج والتاجر لما عملوا ووصلوا بهذه الصناعة الى هذه المكانة . لذلك نرى ان المبادرة يجب ان تاتي من قبل الحكومة اولا بالحلول التالية :

اولا : اعفاء جميع الحبوب من الرسوم الجمركية .

ثانيا : فرض ضريبة لا تقل عن الثلاثة قروش لبنانية على كل بيضة مستوردة او ٤٦ غرشا على كل كيلو بما في ذلك الصندوق .

ما ان تقوم الحكومة بهذه المبادرة حتى يتمادت المزارعين الى زيادة انتاجهم ويقوم اصحاب الرساميل لانشاء مصانع العلف في لبنان لتخفيض اسعاره ويتعاون جميع المنتفعين من هذه الصناعة على تطويرها وانمائها وزيادة الانتاج وتخفيض كلفته فتدنو بذلك اسعار اللحم والبيض ويزيد الاستهلاك المحلي ثم يعمل التاجر والمنتج على ايجاد اسواق للدول المجاورة التي تطلب البيض الطازج والذى لا وجود له الا في لبنان في الوقت الحاضر . ثم يكون من البديهي ان تدنو اسعار المبيع بسبب المضاربة الداخلية عندما يزيد العرض عن الطلب (كما تبين لنا في تطور صناعة الفروج)

سمعنا من المسؤولين الكرام ان سياسة فرض التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة هي آخر ما يفكرون في تطبيقه ، وهذه السياسة هي دليل على ضعف الدولة عن ايجاد حلول تسبق هذا التدبير ولا تلجأ اليه الدول المتقدمة اقتصاديا الا اذا ضاقت ذرعا من ايجاد اى حل آخر . نحن نقر ونعترف بصواب هذه النظرية ولكننا قلنا انه لا يمكن تطبيقها لحل مشكلة البيض طالما اننا والحالة هذه ندور في دوّامة لا يمكن الخروج منها الا بالافلاس . نقول اننا سوف نظل ندور في حلقة مفرغة اذا كان كل من الحكومة والمنتج ينتظر المبادرة لحل هذه المشكلة من الطرف الاخر . ذلك ان المنتج وتاجر العلف ينتظرون الحكومة لحماية مصالحهم من المضاربة الخارجية قبل زيادة انتاجهم لتخفيض كلفتها بينما ترى الحكومة ان اسعار البيض هي عالية ولا يجوز منع الاستيراد وان ذلك يضر بمصلحة المستهلك وتطلب من المزارعين تخفيض كلفة انتاجهم .

ثم اذا عدنا الى جدول حاجة لبنان من البيض سنويا نرى ان الاستهلاك في عام ١٩٦١ اصاب المواطن باقل من خمسين بيضة سنويا . واذا افترضنا ان الحكومة قامت بمبادرة الحل واستجابت لطلبنا المنطقي بوضع تعرفة جمركية على البيضة المستوردة قيمتها ٣ غروش لبنانية نرى ان المستهلك اللبناني اصابه زيادة قدرها ١٥٠ غرشا في السنة يدفعها ثمن بيض طازج اول الامر ريثما يعمل المنتج على تخفيض كلفة انتاجه . اليس من الاجدى بالمستهلك الفرد دفع ١٥٠ غرشا لمدة لا تزيد عن سنة واحدة من أن يكتب لصناعة الدجاج الدمار ؛ هذه الصناعة التي لا تقدر الجهود الفردية التي بذلت لايصالها لهذا الشأن بمال . هذا علاوة على ان البيض المستورد هو بالحقيقة اغلى ثمنا من البيض الطازج مع حفظ النسبة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان اكثر من ٢٠ ٪ من الكمية المشتراة تكون دائما فاسدة .

وبعد اذا افترضنا ان هذه المعالجة هي معالجة عاطفية اكثر منها علمية وعملية ، نذهب الى ابعد من ذلك . نعود لنلقي نظرة على معدل الفرق لمبيع البيض بالجملة والمفرق وعلى كلفة البيضة حاليا فنرى ان بائع المفرق لا يرضى باقل من عشرين ٪ ارباحا لبيع كمية من البيض يضعها في محله نحوا من اربع وعشرين ساعة فقط بينما نرى ان المزارع يرضى بربح اقل من غرش واحد للبيضة اى حوالي ٩ او ١٠ بالمئة ليظل يعمل ويحسن ويزيد في انتاجه مع كل ما يتحمله من خطر تربية الدجاج . من هنا ، من هذا الفرق بين مبيع الجملة والمفرق يمكن خدمة المستهلك . فرض الرقابة على اسعار مبيع المفرق تحفظ المستهلك من غلواء تاجر المفرق بدون ان تصيب الثاني باذى طالما ان المزاحمة الحالية بين اسعار الانتاج المحلي والمستورد لم تفيد المستهلك بشيء كما هو مبين في جدول الاسعار الانف الذكر .

وقبل الختام نلفت نظر المسؤولين الى الحقائق التالية :

اولا : ان فرض الختم على البيضة المستوردة هو اجراء لن يؤثر على المستثمر بشيء ، اذ اننا جميعا وضعنا ايدينا على كثيرين من هؤلاء يقومون بمحي هذه الكلمة اما باليد اذا كان الحبر عاديا او بماء التوتيا اذا كان الحبر صينيا . ثم نحن لسنا متاكدين من ان كل البيض المستورد يحمل هذه الدمغة وليس من واجبنا ان نقوم بالتحري الدائم .

ثانيا : وردنا ان البيض المستورد الذي يمر بلبنان ترانزيت تمحى عنه هذه الدمغة ويستعاض عنها بدمغة انتاج لبنان ويذهب الى البلدان العربية المجاورة ليفسد سمعتنا ويعطل موردنا من تلك الدول . كما وان هذا الاجراء يعمل به في البيض الذي يدخل الى الاسواق اللبنانية . وهذا شيء لا يقبله الضمير لانه يخرب كل ما عمل وسعى اليه المنتج اللبناني لكي يحصل على سمعة طيبة من البلدان العربية الشقيقة .

لذلك نطلب علاوة عما تقدمنا به من مطالب رئيسية ما يلي :

اولا : مراقبة الدمغة المعمول بها حاليا في الاسواق وفي بيض الترانزيت بواسطة دائرة الجمارك ودائرة قمع الغش ومصلحة حماية المستهلك مراقبة فعالة .

ثانيا : نطلب انشاء دائرة لرعاية الثروة الحيوانية عموما مهمتها رعاية مصالح الانتاج الحيواني والوقوف على مشاكل المنتج التي تخلقها الظروف والعمل التعاوني لحلها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

ونحن بدورنا سنعمل جهد المستطاع على القيام بمشاريع واجراءات من شانها تخفيض كلفة الانتاج وعلى راسها انشاء التعاونيات الزراعية لخدمة المستهلك بالحيلولة دون تحكم الوسيط به ، وبتقديم اجود الانتاج باقل الاسعار .

والان نترك للمسؤولين الكرام ان يقولوا كلمتهم في هذا الموضوع ، آملين ان ياخذوا بعين الاعتبار النقاط والحجج الواردة في هذا التقرير ، ملتمسين منهم الانصاف والحل السريع . ونحن بدورنا نعاهد الله باننا لسنا وراء الاستغلال ولا الكسب الغير المشروع وانما نسعى لكسب الرزق ولصيانة هذه الصناعة لمصلحة الاقتصاد الوطني .

بيروت في ٢ نيسان ١٩٦٢

رابطة خريجي كلية الزراعة التابعة
للجامعة الاميركية في بيروت

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام